أثر تطبيق موازنة البرامج والأداء في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية(دراسة حالة الوحدات الحكومية بالسودان)

The impact of applying programme and performance budgeting in reducing financial corruption in government units(A case study of government units in Sudan)

أ.غفران الطريفي خلف الله الطريفي[1*]، د.ياسر تاج السر محمد سند[2]

[1] جامعة النيلين (السودان)، ghfrantryfy@gmail.com

[2] جامعة النيلين (السودان)، yasirsanad@gmail.com

تاريخ الاستلام:2024/09/12 تاريخ القبول: 2024./09/23. تاريخ النشر: 2024/12/30

ملخص: باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق موازنة البرامج والأداء على الحد من الفساد المالي في الوحدات الحكومية بالسودان، من خلال دراسة العلاقة بين مقومات التطبيق واطار تنظيم الموازنة وفاعلية الأداء الحكومي. توصلت الدراسة الي النتائج التالية: أظهرت النتائج وجود تأثير ملحوظ لمقومات موازنة البرامج والأداء في الحد من الفساد المالي داخل الوحدات الحكومية السودانية. وكذلك وجود أثر ذو دلالة احصائية بين اطار تنظيم موازنة البرامج والأداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية السودانية.

الكلمات المفتاحية: موازنة البرامج ؛ الفساد المالي؛ الأداء الحكومي؛ الشفافية؛ المساءلة.

تصنيف JEL:H61 ، H83.D73 ، D78 ،H70

Abstract:

This study aims to analyse the impact of applying programme and performance budgets on reducing financial corruption in government units in Sudan. The study found that there is a statistical relationship between the application of programme and performance budgeting and the reduction of financial corruption in government units. The results also showed that there is a statistical relationship between the structure of programme and performance budgeting and the reduction of financial corruption in government units.

***Keywords**: Programme Budgeting; Financial Corruption; Government Performance; Transparency; Accountability*

Jel Classification Codes: H61 ، D73. H83 ،D78، H70

1. مقدمة:

تعد موازنة البرامج والأداء نظامًا إداريًا متطورًا يهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي. يعتمد هذا النظام على تحديد الأهداف والبرامج بشكل دقيق، مما يسمح بتخصيص الموارد المالية بطريقة استراتيجية. يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال ربط النتائج بالمخرجات، مما يساعد الوحدات الحكومية على تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية.

يعتبر الفساد المالي في الوحدات الحكومية من التحديات الكبرى التي تواجه الدول، حيث يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتجلى الفساد في أشكال متعددة، مثل الرشوة والاختلاس وسوء استخدام الموارد. هذا النوع من الفساد يعيق تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والسلطات الحكومية.

يُعتقد أن تطبيق موازنة البرامج والأداء يُسهم بشكل فعال في الحد من الفساد المالي عن طريق تحسين آليات الرقابة والمساءلة. من خلال ربط الميزانية بالأداء، يمكن للجهات الحكومية تحديد الفجوات في الأداء واتخاذ إجراءات تصحيحية. هذا التعزيز للشفافية يمكن أن يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة العامة في المؤسسات الحكومية.

1.1مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الدراسة في الفساد المالي الذي تعاني منه بعض الوحدات الحكومية، حيث يؤدي هذا الفساد إلى هدر الموارد وانخفاض مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد يعود ذلك إلى اعتماد تلك الوحدات على أسلوب الموازنة التقليدية ، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى تطوير وتحديث أسلوب إعداد الموازنة ليتم الربط بين المخصصات المطلوبة والمنجزات المتحققة، هذه هي المشكلة التي تبحثها الدراسة ويمكن توضيحها من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي العلاقة بين مقومات موازنة البرامج والأداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية؟
- كيف يؤثر إطار تنظيم موازنة البرامج والأداء على الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية؟

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة العملية في تقديم اطار نظري لدور موازنة البرامج والأداء في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد المالي، مما يسهم في تطوير الأدبيات الحالية في هذا المجال. أما الأهمية

العملية، فتتمثل في تقديم توصيات قابلة للتطبيق تساعد الوحدات الحكومية على تحسين أدائها وتقليل الفساد المالي، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- دراسة العلاقة بين مقومات موازنة البرامج والأداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية.
- تحليل تأثير إطار تنظيم موازنة البرامج والأداء على الحد من الفساد المالي، مما يساهم في تقديم حلول عملية لتحسين الأداء الحكومي.

4.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إطار تنظيم موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة منوخ(2017):

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي، كما خرجت الدراسة جملة من الاستنتاجات وأهمها إن المحاسبة القضائية تغطي مساحة واسعة من المجالات والتي تحتاج إلى مجموعة متعددة من التخصصات والخبرة التي تسهم في تعزيز الأحكام القضائية، من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية ذات طبيعة تحليله وقدرتها على أن تكون ضمن الأدلة التي تدين المتهمين في القضايا المالية

2.2 دراسة حمود(2017):

هدفت الدراسة الى اظهار دور المدقق الخارجي واساليب عمله المرتبطة بإجراءات التدقيق للحد من الفساد المالي والاداري, الكشف عن المخالفات بأنواعها والحد من الفساد المالي والاداري تؤمن المحافظة على الموارد المتاحة في الوحدات الحكومية . توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها لا يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً عن منع الاخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية, ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لإنجاز عملية التدقيق بطريقة صحيحة والكشف عن حالات الفساد

المالي والاداري, وان ظواهر الفساد المتعلقة بالرشوة والاختلاس هي اكثر الحالات انتشاراً في جميع المجتمعات ومنها المجتمع العراقي

3.2 دراسة عبدالقادر(2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة الفساد المالي في ليبيا وآثارها السالبة على الشركات الصناعية، دراسة العلاقة بين مؤهلات واساليب المحاسب القضائي والحد من ممارسة الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية، توصلت الدراسة إلى ان التهرب الضريبي يعتبر من أكبر صور الفساد المالي التي تمارسها بعض الشركات الصناعية الليبية، تمتع المحاسب القضائي بخلفية مهنية عن المحاسبة يمكنه من تقديم معلومات تساهم في الحد من الفساد المالي.

4.2 دراسة قاسم(2022):

هدفت الدراسة إلى توضيح دور النظام المحاسبي الحكومي في العراق في الانتقال من موازنة البنود والنفقات إلى موازنة البرامج والأداء.توصلت الدراسة إل أن استخدام أسلوب المركزية في التعامل مع المصروفات والإيرادات يؤدي إلى عرقلة تحقيق أهداف الموازنة، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة تقرر ويصادق عليها بمبالغ كبير جدا تتجاوز (مائة مليار دولار سنويا)،

5.2 دراسة سرمد واخرون(2023):

هدفت الدراسة إلى تحسين أسلوب إعداد الموازنة في العراق وجامعة سومر، خاصة للتغلب على المشكلات والانتقادات التي تواجه موازنة البنود، من خلال الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها إثبات فرضيات إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى أهمية تعديل الهيكل التنظيمي في الوزارة ليتناسب مع المتطلبات والظروف البيئية اللازمة لموازنة البرامج والأداء.

6.2 دراسة كمال واخرون(2024):

هدفت الدراسة إلى تحقيق التكامل بين موازنة البرامج والأداء ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتعزيز فاعلية التخطيط والرقابة على عناصر الموازنة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن التكامل بين أبعاد موازنة البرامج والأداء، مثل تطبيق أساس الاستحقاق والمحاسبة عن الأصول الثابتة، وإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري، ونظام محاسبة المسؤولية، ومحاسبة التكاليف، وتطوير القوائم المالية الحكومية، مع أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية، مثل جودة النظام والخدمة والمعلومات والعنصر البشري، يؤثر بشكل معنوي وإيجابي على فاعلية التخطيط والرقابة.

7.2 دراسة زيدان واخرون(2024):

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الوحدات الحكومية باستخدام مدخل التكاليف على أساس النشاط، في إطار متطلبات موازنة البرامج والأداء في قطاع الجامعات. توصلت الدراسة إلى اتفاق على أن تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط يعد من متطلبات التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء. يمكن تحقيق رقابة فعالة على البرامج والأنشطة المخططة من خلال نظام محاسبة تكاليف يوفر المعلومات الضرورية عن تكلفة الخدمات الحكومية لدعم النظام الجديد للموازنة.

8.2 التعليق على الدراسات السابقة

تركز دراسة الباحثان على كيفية تعزيز الشفافية والكفاءة المالية للحد من الفساد المالي من خلال تفعيل موازنة البرامج والاداء. في المقابل، تركز دراسة منوخ (2017) على دور المحاسبة القضائية في الكشف عن الفساد المالي، حيث تؤكد على أهمية المعلومات المالية في تعزيز الأحكام القضائية. بينما تسلط دراسة حمود (2017) الضوء على دور المدقق الخارجي في الحد من الفساد الإداري والمالي، مشيرةً إلى أن المدقق ليس مسؤولاً عن منع الفساد بل يجب أن يبذل عناية مهنية كافية للكشف عنه. من جهة أخرى، تبحث دراسة عبد القادر (2018) في مدى انتشار الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية وتأثيره، وتبرز أهمية دور المحاسب القضائي في تقديم معلومات تساهم في تقليل الفساد. كما تناولت دراسة قاسم (2022) كيفية الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، وابراز التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف المالية. وتعمل دراسة سرمد وآخرون (2023) على تطوير أسلوب إعداد الموازنة في العراق، مع التركيز على التحول إلى موازنة البرامج والأداء، مؤكدةً أهمية الهيكل التنظيمي المناسب. إضافةً إلى ذلك، تسعى دراسة كمال وآخرون (2024) لتحقيق التكامل بين موازنة البرامج والأداء ونظام إدارة المعلومات المالية، حيث توصلت إلى أن هذا التكامل يعزز فاعلية التخطيط والرقابة. أخيراً، تركز دراسة زيدان وآخرون (2024) على كيفية تقييم أداء الوحدات الحكومية من خلال التكاليف على أساس النشاط، مؤكدةً ضرورة توفير نظام محاسبة تكاليف يتماشى مع موازنة البرامج والأداء. ورغم أهمية هذه الدراسات، فإنها تفتقر إلى تحليل تأثير موازنة البرامج والأداء بشكل مباشر على الفساد المالي في الوحدات الحكومية، مما يجعل دراسة الباحثان تملأ فجوة بحثية مهمة في هذا المجال.

3. الاطار النظري

1.3 موازنة البرامج والاداء:

تشير موازنة البرامج إلى نظام إداري يتمحور حول تخصيص الموارد المالية بناءً على نتائج محددة وأهداف محددة مسبقًا. يتضمن هذا النظام تقييم البرامج الحالية والمقترحة لتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية. تعزز موازنة البرامج من الشفافية والمساءلة من خلال الربط المباشر بين التمويل والأداء، مما يمكن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.(**McDavid &Hawthorn,2019**)

يشير الأداء في إطار موازنة البرامج إلى تقييم فعالية وكفاءة البرامج الحكومية في تحقيق النتائج المستهدفة. ويتم قياس الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى تحقيق الأهداف، مما يساعد على تحسين العمليات الحكومية. يساهم هذا التقييم في تعزيز المساءلة ويعزز الثقة العامة في المؤسسات الحكومية من خلال ضمان استخدام الأموال العامة بشكل فعّال(**McNabb,2021**).

2.3 الفساد المالي

يُعرف الفساد المالي بأنه استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، مما يؤدي إلى استغلال الموارد المالية بشكل غير قانوني أو غير أخلاقي، و يتجلى الفساد المالي في أشكال متعددة مثل الرشوة، الاختلاس، وسوء استخدام السلطة، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية ويعزز عدم الثقة في المؤسسات الحكومية(**Rose-Ackerman ,1991**).

تشمل محددات الفساد المالي عوامل متعددة مثل ضعف المؤسسات، غياب الشفافية، ونقص المساءلة. يشير احد الباحثين إلى أن ضعف الأنظمة القانونية والإدارية يمكن أن يخلق بيئة مواتية للفساد، حيث تزيد هذه العوامل من فرص استغلال الموارد العامة وتفاقم الفساد في القطاعين العام والخاص(**Klitgaard ,1991**).

3.3 موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي:

يعتبر الفساد ظاهرة وسلوك غير قويم للفرد يتمثل في عدم النزاهة (سلوكيا، وظيفيا وماليا) كما ان الفساد المالي بصفة خاصة هو ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، تأخذ أبعادا تتداخل فيها عوامل مختلفة ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر . وكلمة الفساد مشتقة من الكلمة اللاتينية (Courrumpere) والتي يمكن أن تعني الرشوة وقد تعني أيضاً تدمير الشيء ، إزداد الاهتمام بالفساد في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين في شتى التخصصات ومن بينها علم المحاسبة وغيرها من العلوم ، لذلك فإن الفساد ظاهرة عالمية تستحق الاهتمام والمكافحة من قبل جميع الدول والمنظمات. وقد أدى اهتمام المنظمات العالمية بهذه الظاهرة إلى زيادة الوعي بخطورتها وأهمية وضع استراتيجيات فعالة لمكافحتها(عامر ،2019م،ص4)

تفتقر الأساليب التقليدية في الرقابة إلى الربط بين التخطيط والموازنة والواقع العملي، مما يؤدي إلى ضعف الرقابة وسوء توزيع الموارد والفساد المالي. كما أن موازنة البنود لا تعزز التخطيط ولا توحد الإيرادات والمصروفات مع مراكز المسؤولية. لذلك، يجب إعادة تقييم الهياكل التنظيمية وتحديد المسؤوليات بدقة، وتطبيق أساس الاستحقاق في موازنة البرامج والأداء. هذا سيساهم في تحسين كفاءة ضبط الإيرادات والمصروفات من خلال الربط بين الإنفاق الفعلي للوحدات الإنتاجية، مما يجعل أساس الاستحقاق أكثر فعالية من الأساس النقدي في إعداد تقديرات الموازنة. (كاكولي، 2017م، ص ص39-40)

أشارت إحدى الدراسات إلى أن موازنة البرامج والأداء تمثل دورًا مهمًا في مكافحة الفساد المالي من خلال تحديد الأهداف العامة للوحدات الحكومية في شكل قائمة، مع وضع البرامج الضرورية لتنفيذها. كما أن تصميم البرامج بعناية لتحقيق الأهداف المرجوة يعد أمرًا حيويًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيام مديري البرامج بتنفيذ الأهداف الموكلة إليهم يسهم في تقليل الفساد المالي. كما أن توفير متطلبات تنفيذ موازنات البرامج والأداء، سواء من خلال إصدار القوانين أو عبر الأنظمة واللوائح القانونية الملزمة للمؤسسات الحكومية، له تأثير إيجابي على تقليل الفساد المالي.(إسماعيل، 2021، ص ص. 1-25، 25)

لذلك تأتي اهمية موازنة البرامج والاداء للحد من الفساد المالي في الوحدات الحكومية من خلال متابعة تابعة تنفيذ البرامج والمشروعات وتكاليفها. في نهاية السنة المالية، تُقارن الإنجازات بالتقديرات لضمان كفاءة السلطة التنفيذية ومطابقة العمل للجداول الزمنية المحددة. تمثل هذه العملية الحساب الختامي وتعد تقييمًا لأداء الوحدات الحكومية ومحاسبة المسؤولين عن إنجازاتهم خلال السنة. (السعبري، 2017م، ص ص188-189)

تمثل موازنة البرامج والأداء نظامًا لإعداد موازنة مالية تشمل جميع النفقات المخصصة لكل سنة مالية جديدة. تبدأ الموازنة من كل وظيفة داخل الوحدة الحكومية، حيث تُحلل وفقًا لاحتياجاتها وتكاليفها. ثم تُعد الموازنة بناءً على متطلبات المرحلة المقبلة، دون اعتبار لزيادة أو نقصان الموازنة مقارنة بالسنة السابقة(Malo ,2017, 157)

. يتضح للباحثين بأن هناك علاقة إيجابية بين تفعيل موازنة البرامج والأداء وبين الحد من الفساد المالي في الوحدات الحكومية. لذا، يجب على هذه الوحدات التركيز على تفعيل موازنة البرامج والأداء كطريقة حديثة للحد من انتشار الفساد المالي. من الضروري أيضاً استخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات لتعزيز كفاءة إدارة المال العام. يُظهر الاعتماد على الموازنة التقليدية في القطاع الحكومي تأثيرات سلبية على مكافحة الفساد، نظرًا لما تعانيه من قصور في الرقابة على البرامج والمشاريع، مما يقلل من فعاليتها في مراقبة الإنفاق الحكومي. لذلك، ينبغي تسريع تطبيق موازنة البرامج

والأداء في جميع الوحدات الحكومية، لما تقدمه من فوائد، أبرزها تقليل الفساد المالي. كما يجب إعادة النظر في الهيكل الإداري لتلك الوحدات لضمان توافقه مع موازنة البرامج والأداء، مما يسهل التنسيق ويمنع تداخل السلطة مع المسؤولية.

4.الدراسة الميدانية:

يتناول الباحثان وصفاً للطريقة والإجراءات التي تم أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل القسم تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

1.4 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة يشمل العناصر التي يسعى الباحثان لتعميم النتائج عليها، ويتكون من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

عينة الدراسة قد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (155) استمارة استبيان على المستهدفين ، واستجاب (150) فرداً أي ما نسبته (97%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

2.4 الثبات والصدق الإحصائي :

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثان بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (10) محكمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعاده الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه .

وللتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية وذلك لتأكد من أن الأسئلة المصاغة لأختبار فرضيات الدراسة صحيحة ومتناغمة مع الدراسة بالأضافة الى ثباتها حيث يوضح الجدول أدناه العبارات المكونة لمتغيرات الفرضية الاولى (10) , الفرضية الثانية (8) أدناه وهذا يدل على أن الفرضيات متوافقة وجيدة وصالحة لأختبار الفرضيات .

جدول (1)معامل الاعتماديه (كرونباخ ألفا) لأجابات افراد العينة على عبارات أختبار الفرضيات

المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
الفرضية الأولى	10	0.86
الفرضية الثانية	8	0.84

المصدر إعداد الباحثان ،الدراسة الميدانية، 2024م.

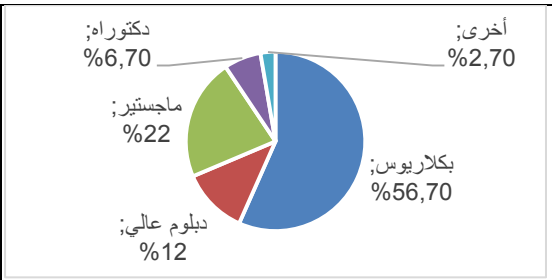
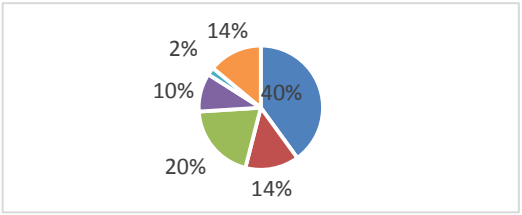
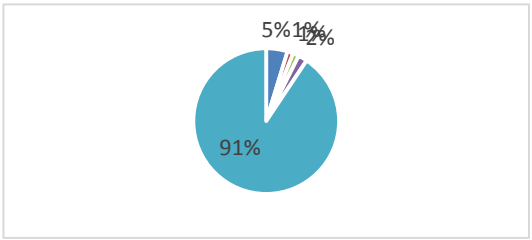
3.4 الأساليب الاحصائية:

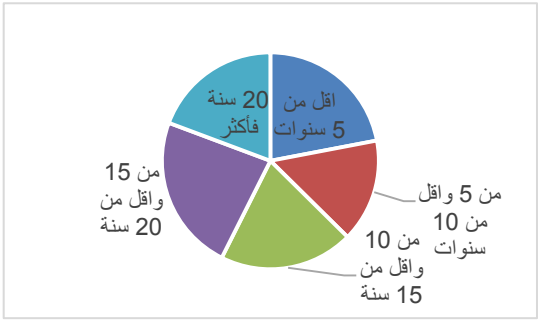
تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية على الاستبانات: الأشكال البيانية .التوزيع التكراري للإجابات .النسب المئوية .اختبار مربع كاي لبيان لدلالة الفروض .الانحراف المعياري لقياس التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة .الوسط لمعرفة اتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص عبارات الدراسة والمنوال.

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة (والذي تم فيه استخدام الاسلوب الاحصائي المتمثل في التكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات عينة الدراسة وتحديد إجابات أفرادها تجاه عبارات فرضيات الدراسة) وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين)

4.4 تحليل البيانات الشخصية

جدول (2)التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

	**المؤهل العلمي**
بكالوريوس	%56.7
دبلوم عالي	%12
ماجستير	%22
دكتوراه	%6.7
أخرى	%2.7
التخصص العلمي	
	محاسبة %40
	إدارة أعمال %14
	دراسات مصرفية ومالية %20
	نظم معلومات محاسبية %10
	اقتصاد %2
	أخرى %14
المؤهل المهني	
	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية %4.7
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية %1.3
	زمالة المحاسبين القانونين البريطانية %1.3
	زمالة أخرى %2
	لا توجد زمالة %90
المسمى الوظيفي	
	محاسب %38.7

	رئيس قسم	%6
	مدير اداري	%2
	مدير مالي	%6
	مراقب مالي	%8.7
	مراجع داخلي	%5.3
	اخرى	%33.3
سنوات الخبرة		
	اقل من 5 سنوات	%22
	من 5 واقل من 10 سنوات	%15.4
	من 10 واقل من 15 سنة	%20
	من 15 واقل من 20 سنة	%23.3
	20 سنة فأكثر	%19.3

المصدر إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (2) تنوع وتوزيع شامل لإفراد عينة الدراسة حيث يظهر تركيزًا على حملة البكالوريوس بنسبة 56.7% والماجستير بنسبة 22%، مع تفاوت في التخصصات العلمية حيث يمثل المحاسبون 40% والدراسات المصرفية والمالية 20% وإدارة الأعمال 14% ونظم المعلومات المحاسبية 10%. كما تتنوع المسميات الوظيفية بين محاسبين بنسبة 38.7% ورؤساء أقسام 6% ومديرين ماليين 6% ومراقبين ماليين 8.7% ومراجعين داخليين 5.3%، وتتفاوت سنوات الخبرة بين فئات أقل من 5 سنوات بنسبة 22% و15 إلى أقل من 20 سنة بنسبة 23.3% و20 سنة فأكثر بنسبة 19.3%. يعكس هذا التنوع والتوزيع الواسع تمثيلاً شاملاً لمختلف الخلفيات والخبرات، مما يعزز مصداقية الدراسة .

5.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات :

التحليل الوصفي لعبارات الفرضيات يتم حساب الانحراف المعياري لقياس التجانس في الإجابات والوسط الحسابي لمعرفه اتجاه أراء عينة الدراسة (وذلك لتحقق من صحه المتغير) ومن ثم التوزيع التكراري لعبارات الفرضيات لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية.

كذلك تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال حساب قيمة اختبار مربع كأي لمعرفة دلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات كل فرضية وبالتالي لإثبات أو نفي الفرضية يتم مقارنة دلالة مربع كأي مع مستوى الدلالة 5% ، فإذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كأي مرتفعة ومستوى الدلالة أقل من 5% دل ذلك على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين .

الفرضية الاولى :

(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مقومات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية)

الجدول (3)اختبار الفرضية الاولى

م	العبارة	مربع كاي	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	ملائمة تطبيق موازنة البرامج و الاداء مع اللوائح والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية .	62.496[a]	4.30	5	0.772	4	0.000
2	تبويب التكاليف بحسب البرامج والأنشطة يساعد في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	62.843[a]	4.25	4	0.736	4	0.000
3	تصميم مقاييس الاداء على اساس مراكز المسؤولية يساعد في اتخاذ القرارات التصحيحية للأداء السلبي	63.817[a]	4.23	4	0.729	4	0.000
4	يساهم تطبيق اساس الاستحقاق في الانظمة المحاسبية في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	58.461[a]	4.24	4	0.790	4	0.000
5	تصميم النظام المحاسبي ليكون متوافقاً مع متطلبات موازنة البرامج والاداء يساعد في تحقيق كفاءة الاداء المالي والاداري	57.835[a]	4.26	5	0.762	4	0.000
6	يساهم تحديد وسائل قياس الأداء مثل النسب المئوية ومعدلات الأداء في الحد من الفساد المالي بالوحدات	77.243[a]	4.23	4	0.639	4	0.000

	الحكومية						
7	يساهم تقسيم البرامج الفرعية الى عدد من الانشطة في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	**66.948[a]**	**4.29**	**4**	**0.747**	**4**	**0.000**
8	يساهم تقسيم كل نشاط الى عناصره المختلفة في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	**70.913[a]**	**4.29**	**4**	**0.710**	**4**	**0.000**
9	تنظيم الهيكل الاداري للوحدات الحكومية المختصة بالموازنة يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	**60.270[a]**	**4.24**	**4**	**0.744**	**4**	**0.000**
10	المام المسئولين بمختلف المستويات لمفهوم الموازنة على اساس الأداء والبرامج يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	**83.217[b]**	**4.09**	**4**	**1.005**	**5**	**0.0005**

المصدر إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

الجدول أعلاه يوضح ما يلي:

1. الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (4.09) و (4.30) ، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزن الفرضي (أوافق) ، ذلك يعني أن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات الفرضية الأولى .

2. اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية لانحصر بين (0.639) و(1.005) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثالثة .

3. الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (4 و5).

4. قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية انحصرت بين (**60.270[a]** ، **83.217[b]**) وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوي

5% فأن ذلك يشير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على عبارات الفرضية.

ومما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الاولى والتي تنص على: (**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية**) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية وبتالي تكون الفرضية قد أثبتت.

الفرضية الثانية :

(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إطار تنظيم موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية) ..

الجدول (4) اختبار فرضية الدراسة الثانية

م	العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	يتم استخدام التصنيف الهرمي للأنشطة وبرامج التشغيل يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	233.974b	1.4679	.75	3	0.000
2	تحديد الأهداف التشغيلية يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	291.208b	1.5962	.80	4	0.000
3	تقسيم الوظائف الرئيسية الى وظائف فرعية يعطي صورة واضحة عن الاهداف التي يخدمها الانفاق العام	233.472b	1.6453	.77	4	0.000
4	يساهم التبويب حسب الخدمات الاجتماعية في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية .	151.468a	1.8075	.85	3	0.000
5	يساهم تبويب حسب الانشطة في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	311.928b	1.6340	.74	3	0.000
6	تخصيص الايرادات الحكومية وفق البرامج والانشطة يساهم في الحد	162.755c	1.9170	.89	4	0.000

	من الفساد المالي بالوحدات الحكومية					
7	تمكين مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	150.604b	2.0340	.98	4	0.000
8	وضع خطة للبرامج و الانشطة لربط الاهداف بالهيكل التنظيمي للوحدة يساهم في الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية	150.981b	1.9736	.95	4	0.000

المصدر إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول رقم (4) الآتي:

- الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (1.49) و(1.62)، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزن الفرضي (أوافق بشدة) ، ذلك يعني أن المبحوثين موافقين وبشدة على ما جاء في عبارات الفرضية الرابعة .
- اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصر بين (0.598) و(0.854) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الرابعة .
- الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (3).
- قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية انحصرت بين (9.692 و 39.667) وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوي 5% فأن ذلك يسير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين بشده على عبارات الفرضية الرابعة .

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على: (**هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إطار تنظيم موازنة البرامج والاداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية)** تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية وبالتالي تكون الفرضية قد أثبتت.

4. خاتمة:

سعت الدراسة إلى الحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية في السودان من خلال تطبيق موازنة البرامج والاداء. حيث اشارت الدراسة إلى أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تحسين متطلبات موازنة البرامج وهيكلها التنظيمي. استندت الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين تؤكدان وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق موازنة البرامج والحد من الفساد. تقدم الدراسة توصيات عملية لتحسين الأداء الحكومي وتقليل الفساد المالي.

نتائج اختبار صحة الفرضيات

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات موازنة البرامج والأداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية. تدعم هذه النتيجة دراسة منوخ (2017)، التي أكدت على أهمية المعلومات المالية في الكشف عن الفساد، مما يشير إلى أن التطبيق الفعّال لموازنة البرامج يمكن أن يعزز الشفافية. كما تتماشى مع دراسة عبد القادر (2018)، التي أبرزت دور المحاسبة القضائية في تقليل الفساد من خلال تحسين المعلومات المالية المتاحة. علاوة على ذلك، تشير نتائج دراسة سرمد وآخرون (2023) إلى أن تحسين أساليب إعداد الموازنة يعزز من الرقابة ويقلل من الفساد المالي، مما يدعم فكرة أن مقومات موازنة البرامج والأداء تمثل دورًا مهما في الحد من الفساد المالي.
- بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إطار تنظيم موازنة البرامج والأداء والحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة قاسم (2022)، التي تناولت دور الهيكل التنظيمي في تحقيق الأهداف المالية وتحسين الأداء. كما تدعمها دراسة كمال وآخرون (2024)، التي أكدت على أهمية التكامل بين موازنة البرامج والأداء ونظام إدارة المعلومات المالية، مما يعزز من الرقابة ويقلل فرص الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة زيدان وآخرون (2024) إلى أن وجود نظام محاسبة تكاليف فعّال يتماشى مع موازنة البرامج يمكن أن يسهم في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد المالي، مما يعزز من أهمية إطار تنظيم موازنة البرامج.

بناءً على النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحثان بتعزيز التدريب والتوجيه للموظفين الحكوميين حول أهمية موازنة البرامج. يجب أن تتضمن البرامج التدريبية دروسًا حول كيفية تطبيق هذه المتطلبات بشكل فعّال، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء

آليات رقابية داخلية لضمان الالتزام بهذه المعايير، مما يسهم في تحسين الأداء الحكومي ويقلل من فرص الفساد المالي.

أيضا يوصي الباحثان بتطوير هيكل تنظيمي واضح ومتكامل لموازنة البرامج في الوحدات الحكومية. ينبغي أن يتضمن هذا الهيكل تحديدًا دقيقًا للمهام والمسؤوليات، مما يسهل عملية الرقابة ويعزز من فاعلية الأداء. كما يُعتبر من الضروري استخدام تقنيات حديثة لإدارة المعلومات المالية، لضمان شفافية الإجراءات وتوفير البيانات اللازمة لصنع القرار، مما يؤدي إلى تقليل الفساد وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

5. قائمة المراجع:

- منوخ ، أسامة زيد محمد،(2017م) ، **دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي**،. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم
- حمود، عدنان مصطفى ، (2017م)، **تقييم دور المدقق الخارجي الحكومي في الحد من حالات الفساد المالي والاداري في الوحدات الحكومية**،(رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم
- عبد القادر، آدم محمد ،(2018م)، **مؤهلات وأساليب المحاسب القضائي ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية أثر تطبيق المحاسبة القضائية**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (11)، العدد (42)، ص ص 265 – 291 .
- قاسم كاظم حميد الربيعي، واخرون. (2022). دور النظام المحاسبي الحكومي العراقي عند الانتقال من الموازنة التقليدية "البنود والنفقات" إلى موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية في أمانة بغداد .مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، مج21, ع42 ، 329 .342 -
- سرمد سلمان دعيم, واخرون. (2023). آلية الانّتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء "انموذج مقترح لجامعة سومر، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد15، العدد49، ص ص 611-636 "
- كمال مطاوع, أحمد, واخرون ، (2024). دور التكامل بين موازنة البرامج والأداء ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتحقيق فاعلية التخطيط والرقابة لعناصر الموازنة العامة: دراسة ميدانية .المجلة المصرية للدراسات التجارية(3)48 ,

- McDavid, Judith C., & Hawthorn, Laura R. (2019). **Program evaluation and performance measurement: An introduction to practice** (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
- McNabb, David E. (2021). **Research methods in public administration and nonprofit management** (4th ed.). Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Klitgaard, Robert. (1991). **Controlling corruption**. Berkeley: University of California Press.
- زيدان, محمد, عزام, واخرون. (2024). إطار مقترح لتقييم أداء الوحدات الحكومية باستخدام مدخل التكاليف على أساس الأنشطة فى ضوء متطلبات موازنة البرامج والأداء بالتطبيق على قطاع الجامعات الحكومية (دراسة ميدانية) .*مجلة جامعة الصالحية الجديدة للعلوم الإدارية والاقتصادية*,(2024)*1* ,
- عامر عادل (2019م) ، **مكافحة الفساد . المواجهة القانونية المعالجة الإدارية** ، القاهرة: جريدة الزمان المصري ، 11 فبراير،ص4
- كاكولي، محمد عبد الرضا ،(2017م)، **تطوير موازنة البرامج والأداء بهدف إحكام الرقابة وتقييم الأداء المالي للقطاع الحكومي الكويتى**، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية والمالية، المجلد 18، العدد 4 ، ص ص39-40
- Rose-Ackerman, Susan. (1991). **Corruption and government: Causes, consequences, and reform** (2nd ed.). Cambridge University Press.
- إسماعيل، ملاك صالح محمد،(2021)، **دور موازنة البرامج و الأداء في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على وزارة المالية و الاقتصاد و شؤون المستهلك ولاية الخرطوم**، (عمان: السنبلة للدراسات و التدريب و النشر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 2021، العدد 9، ص ص. 1-25، 25
- السعبري، ابراهيم عبد موسى ،(2017م)، **أنموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء**، بغداد: مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1 ، ص ص188-189

- Malo, Alaa & Malagy, Magdy & Melegy, Abdul & Mohamad, Alaa & Malo Alain, Alaa. (2017). Program and Performance Budgeting System in Public Sector Organizations: An Analytical Study in Saudi Arabian Context. International Business Research. 10,p157